



أثر النمو السكاني في النمو الاقتصادي في الصين للمدة من 1960-2014

الباحثة زهور ابراهيم الحاتمي

أ. د. نوري عبد الرسول الخاقاني

المستخلص

تشكل الصين قوة اقتصادية صاعدة ، وهذا نابع من ضخامة حجم ناتجها المحلي الاجمالي ، اذ تحقق نموا سنويا يعد من اعلى معدلات النمو على مستوى العالم . وان ماتحققة الصين من نمو اقتصادي يعود الى الخطط التنموية التي تبنتها منذ اعوام سابقة ، والتي ركزت على استراتيجية مزدوجة للتنمية الاقتصادية ، اذ اعتمدت على الاستفادة من احد اكبر مواردها الطبيعية وهو عنصر العمل من جهة ، ومن الجهة الاخرى ركزت على دعم انتاج وتصدير المنتجات عالية التكنولوجيا . وتعد الصين من اكبر دول العالم سكانا ، اذ يشكل سكانها خمس سكان العالم ، ويتوزعون توزيعا متفاوتا . وان الزيادة السكانية في الصين يتوقع ان تصل ذروتها في المستقبل القريب . وتميزت الصين منذ القرون الثلاثة الماضية بتحول نمط السكان فيها من النمط التقليدي (معدل ولادات مرتفع ، ووفيات منخفض ونسبة نمو عال) الى (معدل ولادات منخفض ووفيات منخفض ونسبة نمو منخفض) .

وقد اتبعت الصين سياسات سكانية مختلفة ابتداء من تشجيع النمو السكاني الى الصرامة وضبط النمو السكاني ، ففي بداية الخمسينات اتبعت سياسة تشجيع النمو السكاني في حين في منتصفها اتبعت سياسة الصرامة لضبط النمو السكاني ، اما في السبعينات فقد اتبعت اضعف سياسة سكانية وهي سياسة الطفل الواحد .

Abstract

China is an emerging economic power, driven by its large GDP, with annual growth among the highest growth rates in the world. China's economic growth is due to its development plans of previous years, which focused on a dual strategy of economic development, relying on one of its largest natural resources, the labor component, on the one hand, and on the other, focused on supporting the production and export of high-tech products . China is one of the world's most populous countries with a population of one-fifth of the world's population and unevenly distributed. China's population growth is expected to peak in the near future. In the past three centuries, China has been characterized by its traditional pattern of population (high birth rate, low mortality and high growth rate) to low birth rate, low mortality and low growth rate.

China followed a variety of population policies, from encouraging population growth to strict population control. In the early 1950s, the policy of encouraging population growth was pursued, while in the middle of it the strict policy of population growth was followed. In the 1970s, it adopted the largest population policy: one-child policy.



اهمية البحث:

ان تفحص العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي يمكن ان يقدم اطارا استراتيجيا لرسم السياسات السكانية في البلاد بمايسهم في زيادة النموالاقتصادي وتحسين رفاهية المجتمع ورفع كفاءة الاقتصاد .

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في ان طبيعة العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي ، من حيث اتجاهها ودرجتها ، ولم يتم حسمها بعد ولا تزال موضوعا للجدال المستمر ، فهناك من يرى ان العلاقة بينهما ايجابية وهناك من يرى انها سلبية ، بينما يرى طرف ثالث لاعلاقة بينهما أي انها علاقة حيادية .

فرضية البحث

تفترض الدراسة ان العلاقة بين معدلات النمو السكاني ومعدلات النمو الاقتصادي هي علاقة عكسية عموما وفي الصين خصوصا .

هدف البحث

يهدف البحث الى ايضاح طبيعة العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في الصين من خلال تبيان طبيعة الاقتصاد الصيني واتجاهات السياسات السكانية التي اتبعت واثرت تلك السياسة على النمو الاقتصادي .

هيكلية البحث

من اجل بلوغ هدف البحث تم تقسيمه الى ثلاثة مطالب ، تناول المطلب الاول التنمية الاقتصادية في الصين ، والمطلب الثاني السكان والسياسة السكانية في الصين ، في حين المطلب الثالث تناول تحليل اتجاهات النمو السكاني ومؤشرات التنمية الاقتصادية في الصين للمدة 1960 - 2014 .

المطلب الأول - التنمية الاقتصادية في الصين

اولاً: الموقع والمساحة

تقع الصين في الجزء الشمالي من نصف الكرة الشرقي 1. وتحتل الجزء الشرقي من قارة آسيا ،على الساحل الغربي من المحيط الهادي2،أي انها تقع في شرق العالم3.وتشمل موقعا استراتيجيا في القارة الآسيوية4.

وتحتل الصين مساحة قدرها 9.6مليون كم52 . وهي ثالث اكبر دولة في العالم ،6 بعد روسيا وكندا 7. واكبر بلد نام 8، وتشغل 20% من مساحة القارة 9 .

ثانيا: لمحة عن الاقتصاد الصيني.

شهدت الصين نموا اقتصاديا لامثيل له(10)، منذ قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949 عند نهاية الحرب ضد اليابان(11). وخاصة منذ بدء تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي على الغرب(12). حيث ظل الاقتصاد الصيني ينمو بصورة مستقرة وسليمة(13). اذ يبلغ نموه السنوي 8-9%(14). مكونة بذلك قوة اقتصادية صاعدة(15). تمكنت بواسطتها من زحزحة اليابان عن مرتبتها الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية، وهي اليوم تنافس الولايات المتحدة نفسها على امتلاك



المرتبة الاولى(16). ويعتبر الاقتصاد الصيني اكبر اقتصاد حقق نمو في التاريخ خلال الخمس والعشرين سنة الماضية، واستطاعت الحكومة الصينية خلال هذه السنوات تخلص (8) مليون صيني من الفقر، وان تضاعف دخول الافراد اربع مرات(17).

وتحتل الصين اليوم نسبة تقترب 4 الى % من النشاط الاقتصادي العالمي بعد ان كان اقل من 1% من ذلك النشاط عند انطلاقها في أواخر السبعينيات من القرن المنصرم حيث لم تتجاوز تجارتها الخارجية في ذلك الوقت 20 مليار دولار سنويا. بينما باتت اليوم تزيد على 1.1 تريليون دولار. وهي الدولة الثالثة في مجال التجارة الخارجية في العالم بعد الولايات المتحدة وألمانيا، وان 50% من تجارة الصين الخارجية استيراد وتصدير تمت بشكل منفرد مع منطقة العجز التجاري الأمريكي في العام 2005(18). ووفقاً لصندوق النقد العربي كانت الصين المساهم الأكبر في النمو الاقتصادي العالمي بمتوسط 31% بين عامي 2010-2013، وهو يمثل اعلى من 8% التي كانت تساهم بها في الثمانينات(19)، وان الاتساع المستمر في اقتصاد العالم يعود في جزء كبير منه الى حقيقة ان ثاني اكبر اقتصاد هو الاقتصاد الصيني الذي يواصل اتساعه(20).

ويحتل القطاع الزراعي مكانة مهمة جدا في الاقتصاد الصيني. ومع ان المساحة البرية في الصين تبلغ 9.6 مليون كم²، فان الأراضي الزراعية تحتل نسبة 7% من اجمالي المساحة الزراعية في العالم. وتتركز الأراضي الزراعية في مناطق السهول والاحواض شرق الصين، ومن بين المحاصيل الزراعية الرئيسة الارز والقمح والذرة وفول الصويا، والمحاصيل الاقتصادية الرئيسة هي: القطن، الفول السوداني، وقصب السكر، والشمندر، وأخذت الزراعة الصينية تنمو سريعا بعد تطبيق الإصلاح في الأرياف في عام 1978. وقد حقق الاقتصاد الصيني اداءً جيدا في عام 2010، حتى على خلفية الازمة المالية العالمية، والارتفاع الهائل في أسعار المواد الغذائية فمنذ بداية عام 2008، وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين حوالي 40000 مليار يوان صيني عام 2010، اذ سجل نمو زاد من 9.2% في عام 2009 الى 10.3% في عام 2010. (21)

وبلغت القيمة المضافة في قطاع الزراعة 10.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010. والقيمة المضافة في قطاع الصناعة 46.8% والقيمة المضافة في قطاع المستوى الثالث 43%، وتشير التقديرات الى ان النمو سوف يتباطأ ولكنه سيظل عند معدل مرتفع نسبيا لا يقل عن 8.4% في الفترة بين عامي (2013 - 2015)، اما نمو اجمالي الإنتاج الزراعي فيتوقع ان يهبط معدله الى ما بين (2.6% - 3%) ابان الفترة (2011 - 2015)(22).

وقد بلغ حجم اقتصاد الصين الكلي 5.88 تريليون في عام 2010 اذ تضاعف اكثر من 16 مرة مما كان عليه عام 1978، وارتفعت نسبته في اقتصاد العالم من 1.8% الى 9.3% واصبح الأساس المادي لعملية التحديث في الصين اكثر صلابة، وأحرزت الصين تقدما مطردا في عمليات التصنيع والمعلوماتية والتمدين وبناء الاقتصاد الموجه نحو السوق والعالم وتتقدم عملية البناء الاشتراكي في جميع مجالاته(23). كما حققت الصين قفزة تاريخية من عدم توفير الأغذية الكافية للشعب الى توفير حياة ميسورة لشعبها بصورة أساسية، وبالإضافة الى ذلك حققت الصين تحولا تاريخيا من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد

السوق الاشتراكي الديناميكي ومن ثم تشكيل نظام اقتصاد أساسي يتخذ الملكية العامة قواما رئيسيا مع تطوير الملكيات الأخرى (24). وتحتل الصين المركز الأول في توظيف العمالة كميزة نسبية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وقد استطاعت بهذا التوظيف السليم للعمالة ان تعالج حالات الفقر لأكثر من 220 مليون نسمة (25).

وتشهد الصين حاليا أوضاعا جيدة للاستثمار والاستهلاك. ففي عام 2003 بلغ اجمالي قيمة الاستثمارات الصينية في الأصول الثابتة أكثر من 5.5 ترليون يوان صيني، وحجم مبيعات المواد الاستهلاكية بالتجزئة قرابة 4.6 ترليون يوان صيني (26). كما انها تحتفظ بثاني اكبر احتياطي من العملات الأجنبية وعلى رأسها الدولار الأمريكي (27).

ووفقا لتقرير مؤسسة بريسوترهاوس للاستثمارات والأعمال انه من المتوقع ان يتنامى الاقتصاد الصيني بسرعة كبيرة، حتى يتجاوز كافة الدول المتقدمة في حلول عام 2050 (28). كذلك أصدرت اكااديمية العلوم الصينية تقريرا. يتوقع فيه ان يحتل الناتج القومي الصيني المرتبة الأولى بين اجمالي النواتج القومية لدول العالم خلال فترة ما بين 2020 ، 2030، ومعنى ذلك ان الاقتصاد الصيني يصبح خلال (25) سنة على وجه التقريب اضخم اقتصاد في العالم سابقا للاقتصاد الأمريكي وكذلك الاقتصاد الياباني، وهناك الكثير من الدراسات توصلت لنفس النتيجة وذلك منذ سنوات ولا تزال هذه الدراسات صحيحة حتى اليوم على الرغم من ازمة الانهيار المالي في اسيا فهي لم تصب الصين مثلما اصابته النمر الاسيوية الأخرى. صحيح انها ابطأت النمو الاقتصادي وجعلت نموه السنوي 6% بعد ان كان أكثر من 9%، ولكن نمو أي اقتصاد بمعدل 6% يعتبر إنجازا هائلا بدرجة تطمح اليها دول كثيرة في العالم (29).

وما زالت الصين تصنف نفسها دولة نامية كبيرة، تمتلك قدرة اقتصادية وعسكرية تؤهلها لتؤدي دورا مركزيا في النظام العالمي الجديد، لكنها ترفض استخدام قواها الذاتية لفرض هيمنتها على الدول الأخرى، او للسيطرة على قرارات المنظمات الدولية على غرار ما تقوم به الولايات المتحدة الامريكية (30).

ثالثا: استراتيجية التنمية الاقتصادية في الصين:-

طرح المؤتمر الوطني الثالث عشر للحزب الشيوعي الصيني الذي عقد في أكتوبر عام 1987، بصورة واضحة خطة " المراحل الثلاث" تلك الخطة الاستراتيجية لبناء التحديثات في الصين (31). والتي طرحت بالشكل الاتي:-

المرحلة الأولى: هي مضاعفة اجمالي الناتج المحلي مرتين عما كان في عام 1980 وذلك من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة الشعب سواء عن طريق راس المال الوطني او الأجنبي بأسلوب اشتراكي الهدف، راسمالي الوسائل والإدارة، وبذلك تحل مسألة الغذاء والكساء للشعب، الجانب الاكبر وقد تحقق هذا الهدف من حيث الأساس في نهاية الثمانينات في القرن العشرين (32).

المرحلة الثانية: سعت الى مضاعفة اجمالي الناتج المحلي بمقدار الضعف أيضا، وحققت حياة رغيدة للشعب الصيني، وقد بدأت هذه المرحلة في عام 1991 حتى نهاية القرن العشرين (33).

المرحلة الثالثة: تحقيق التحديث بصورة أساسية ووصول معدل نصيب الفرد من مجمل قيمة الناتج الوطني الى مستوى البلدان المتطورة المتوسطة، وبلوغ مستوى معيشة الشعب مستوى الرخاء نسبيا، بحلول أواسط القرن الواحد والعشرين⁽³⁴⁾.

وقام المؤتمر الوطني الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني الذي عقد في سبتمبر عام 1997 بزيادة توضيح هدف المرحلة الثالثة ويتمثل هذا الهدف كما يأتي:-

خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تضاعف اجمالي الناتج المحلي الصيني بالمقارنة مع عام 2000، ويعيش الشعب الصيني عيشة أكثر ثراء ورفاهية، وتم تشكيل نظام اقتصاد السوق الاشتراكي المتكامل نسبيا، وبالجهد الجادة المبذولة في العقد الثاني من القرن الحالي يبدأ الاقتصاد الوطني الصيني ينمو بشكل اسرع وافضل كما ستشهد مختلف الأنظمة مزيدا من التحسن، وفي عام 2050 سوف يتحقق تحديث البلاد بشكل أساسي وتصبح الصين حينئذ دولة اشتراكية ديمقراطية قوية حضارية⁽³⁵⁾.

وقد اتبعت الصين استراتيجية مزدوجة للتنمية الاقتصادية، يتمثل الجزء الأول منها في الاستفادة من احد اكبر مواردها الطبيعية وهو عنصر العمل عن طريق تشجيع الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل، والتي تؤدي الى خلق الوظائف وبالتالي يتحقق الاستغلال الامثل لهذا العنصر ويركز الجزء الثاني على دعم هدف تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال انتاج وتصدير منتجات عالية التكنولوجيا وبالفعل أصبحت الصين في عام 2004 من اكبر الدول الصناعية المصدرة لمنتجات المعلومات والاتصالات⁽³⁶⁾.

ويمكن القول ان هناك ثلاثة عوامل أساسية ساهمت بشكل فاعل في نجاح استراتيجية التنمية في الصين، وهي تبني الحكومة المركزية استراتيجية واضحة لدعم تنمية الصادرات، المشاركة الفاعلة للسلطات المحلية، ووجود مستثمرين من هونج كونج، وتايوان، بحثا عن مصدر العمالة الاجتماعية⁽³⁷⁾.

المطلب الثاني - السكان والسياسة السكانية في الصين

أولاً: النمو السكاني:

تعتبر الصين من اكبر دول العالم سكانا منذ قرون⁽³⁸⁾. ويشكل سكانها خمس سكان العالم⁽³⁹⁾. فقد بلغ عدد السكان في عام 2014 حوالي (1364270000) نسمة⁽⁴⁰⁾، ويتوزعون توزيعا متفاوتا⁽⁴¹⁾. وبذلك يشكل سكانها 21% من سكان العالم و33% من سكان اسيا⁽⁴²⁾.

وفي الصين توجد 55 اقلية اثنيه كانت تمثل في تعداد عام 2000 نحو 8.4% من مجموع السكان، وفي عام 2003 كان 850 مليون نسمة او 62% من مجموع السكان يعيشون في المناطق الريفية. بعد ان كانت نسبتهم 82% في عام 1978. عندما شرع تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، اذ انطلقت هجرة عمالية من الريف الى المدن التي أدت الى رفع نسبة سكان المدن من 34.8% في 1999 الى 40.5% في عام 2005⁽⁴³⁾.

وان الزيادة في عدد السكان في الصين يتوقع ان تصل الى ذروتها في عام 2030، بنحو 1.5 مليار نسمة. وبسبب هجرة الملايين الى المدن فان الاتجاهات السكانية تختلف من منطقة الى أخرى اختلافات كبيرا⁽⁴⁴⁾. وقد مرت الصين خلال الخمسين سنة الماضية بالعديد من التغيرات الكبرى سواء اقتصادية او



اجتماعية او سياسية، الا ان العديد من القضايا التي كان يواجهها المجتمع الصيني تتصل اتصالا وثيقا بالتغير الديمغرافي. ذلك ان حجم السكان الكبير للصين في الاربعينيات والخمسينيات والستينيات خاصة في المناطق الريفية، كان يفرض اللجوء الى العمل الكثيف جدا المعتمدة على الزراعة الكثيفة، وهذا الوضع خلق مشكلات صعبة اذ تنزع كثافة العمل عادة الى إعطاء إنتاجية منخفضة ولا يمكن تقادي هذه النزعة بالتجديدات والتطور التقني⁽⁴⁵⁾.

ثانيا : معدل الولادات والوفيات والنمو الطبيعي

خلال العقود الثلاثة الماضية وبالتحديد منذ الشروع بتطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، تحول نمط نمو السكان في الصين من النمط التقليدي المتميز ((بمعدل ولادات مرتفع ومعدل وفيات منخفض ونسبة نمو عال)) الى خط حديث يتميز ((بمعدل ولادات منخفض وبمعدل وفيات منخفض ونسبة نمو منخفضة)) وهي عملية تتطلب قرنا من الزمن او اكثر لتكتمل وتصبح في البلدان المتطورة. وظل معدل الولادات في الصين عند نسبة 12.13% في عام 2009، بما يمثل انخفاضا بنسبة 006.12%، مقارنة بعام 1978 الذي بلغت فيه النسبة 018.25⁽⁴⁶⁾.

وانخفض معدل الولادات من 00.34% في عام 1969 الى 00.18% بعد عشر سنوات، وطراً تباطؤ على هذا الانخفاض في الثمانينات نتيجة ضعف الرقابة الناجم عن تفكك البنى الاجتماعية في الأرياف. لقد أنجزت الصين مرحلتها السكانية الانتقالية وأصبحت تتسم بمعدلات منخفضة اذ بلغ معدل الولادات 00.13%، ووفيات 006.5%، وهي معدلات منخفضة، وفي بداية القرن الواحد والعشرين ارتفع عدد السكان في الصين بنسبة 0.6% سنويا الى ما يعادل 7-8% مليون شخص سنويا⁽⁴⁷⁾.

ويبلغ معدل الوفيات في الصين حاليا نسبة 7.08 في الالف، علما ان هذا المعدل ظل عند نسبة 7 في الالف تقريبا خلال السنوات الماضية، ويبلغ معدل النمو الطبيعي نسبة 5.05 في الالف، بما يمثل انخفاضا بنسبة 7 في الالف مقارنة بنسبة 12.00 في الالف في عام 1978. وقد ارتفع عدد السكان الإجمالي من 962.59 مليون نسمة في عام 1978 الى 1.33474 مليار نسمة في عام 2004، بمعدل نمو طبيعي بلغ في المتوسط 10.6 في الالف بما يمثل انخفاضا نسبته 9.7 في الالف، من معدل نمو سنوي في المتوسط بلغ 20.3 في الالف خلال الفترة التي سبقت الإصلاح (1949-1997)، ويشهد النمو السكاني في الصين حاليا مرحلة استقرار⁽⁴⁸⁾.

وبسبب انخفاض الخصوبة في الصين خلال الأعوام الـ (30) الماضية، فقد انخفض معدل النمو السكاني في البلد الى حد كبير، اذ ان عدد السكان البالغ 1.3 مليار نسمة في أوائل 2000 سوف يزيدون بمقدار 100 مليون نسمة في حلول 2050⁽⁴⁹⁾.

ثالثا: السياسة السكانية في الصين:-

شهدت السياسة السكانية في الصين تغيرات كبيرة خلال العقود القليلة الماضية من تشجيع النمو السكاني الى الصرامة وضبط النمو السكاني، ففي بداية الخمسينيات (أي الأيام الأولى من تأسيس جمهورية الصين)، كانت الحكومة ترى ان الصين بحاجة الى عدد كبير من السكان وذلك لتعزيز قوتها السياسية واحداث فرص العمل والتنمية الاقتصادية. ولكن في منتصف الخمسينيات خشت الحكومة ان يؤدي النمو

السكاني المفروض الى ان يعوق التنمية الاقتصادية مما دفعها الى التراجع عن موقفها والبحث عن سبل للحد من النمو السكاني، مما أدى الى ولادة اول حملة للتخطيط في الخمسينيات والتي عرفت باسم ضبط الخصوبة في عام 1962، والتي استمرت حتى بداية الثورة الثقافية في عام 1966، مما أدى الى انخفاض الخصوبة في المناطق الريفية⁽⁵⁰⁾.

وقد تضمنت هذه المرحلة الكثير من التوجيهات منها تعليم الاسر الصينية فوائد الاسر الصغيرة الحجم، كذلك شجعت الحكومة فكرة تأجيل سن الزواج والمباعدة بين الولادات، وتحقيقا لهذه الغاية سعت الحكومة الى زيادة إمكانية الحصول على وسائل تنظيم الاسرة، وسمحت بالاجهاض في بعض المناطق الحضرية، الا ان هذه الحملة لم تؤثر تأثيرا كبيرا في معظم المناطق الريفية التي كانت غير مجهزة بخدمات تنظيم الاسرة.

وفي نهاية الستينات بدأت الصين بإنتاج وسائل تنظيم الاسرة وكانت مكتفية ذاتيا وبذلك قلت فرص الحصول على طفل ثالث⁽⁵¹⁾. وفي أواخر السبعينيات بدأت الصين اضخم محاولة للسيطرة على السكان في تاريخ البشرية عرفت بسياسة الطفل الواحد. وقد اثارت هذه السياسة جدلا كبيرا في الدول الغربية⁽⁵²⁾. وان هذه السياسة تسمح لكل اسرة بطفل واحد تقريبا. والهدف منها هو الحد من السكان. وتطالب بالمباعدة بين الولادات لفترات أوسع بعد الزواج. وكذلك افترضت الحد الأدنى من الاطفال⁽⁵³⁾.

وان هذه السياسة قد تغيرت الى حد كبير، وقد مرت بمراحل مختلفة، ففي المرحلة الأولى تبنت فيها الحكومة أهدافا طموحة واستخدمت فيها أساليب قاسية بوجه خاص من اجل تنفيذ هذه السياسة في جميع انحاء البلد، والتي حددت فيها قواعد استخدام وسائل تنظيم الاسرة، وفرضت العقوبات، والحوافز، وتشجيع النساء على اجراء عملية التعقيم بعد الولادة. وبعد عدة سنوات من الاسترخاء بدأت المرحلة الثانية من الحملة في نيسان / ابريل 1984، وسعت الحكومة فيها الى جعل السياسة اكثر واعية وفي نفس الوقت تسهيل مهمة الكوادر المحلية (المسؤولين الحكوميين) على تطبيق هذه السياسة، وقد قوبلت هذه السياسة بمقاومة كبيرة ولا سيما من الفلاحين الصينيين الامر الذي جعل الحكومة تسمح للأسر في المناطق الريفية بإنجاب طفل ثالث، وكان المسؤولون يأملون بان هذا الموقف سوف يقلل من المقاومة الكبيرة لهذه السياسة. اما في المرحلة الثالثة فقد وضعت سياسات أخرى تدعمها الجهود المحلية ونظام الحوافز والمثبطات، وتنظيم الاسرة، وتخصيص الموارد، وبحلول عام 1993 نجحت الدولة بوضع لجنة لتنظيم الاسرة ومن ثم أصبحت الخصوبة مرة أخرى تحت السيطرة⁽⁵⁴⁾.

وبعد تنفيذ سياسة الطفل الواحد انخفض معدل الخصوبة الكلي تدريجيا، وان هذه القاعدة لا تنطبق على جميع الاسر الصينية، فمثلا الأقليات الاثنية كانت مستبعدة في البداية من هذه السياسة، وتنفيذ هذه السياسة لم يكن بنفس الدرجة من الصرامة في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، اذ ان المناطق الحضرية عادة ما تكون اكثر قبولا لمثل هذه السياسات عنها في المناطق الريفية. كذلك المناطق الريفية يكون فيها التميز بين الأبناء قائما لذلك يسمح لهم بطفل اخر اذا كان الأول انثى. وكذلك يسمح لبعض الاسر بطفل ثاني في حال الأول كان مريضا او قد مات⁽⁵⁵⁾.

اما بشأن العقوبات المفروضة على مخالفة هذه السياسة فقد كانت مختلفة بين المناطق الحضرية والريفية، فغالبا ما كانت تفرض على شكل غرامات نقدية في المناطق الحضرية، في حين كانت تفرض في بعض الأحيان بشكل عيني (الماشية والمحاصيل) في المناطق الريفية. كما كانت تحرم الاسر التي لديها اكثر من طفل من حصة الأرز للأطفال. وحتى الغرامات النقدية كانت مختلفة من مقاطعة الى أخرى. وكذلك مختلفة حسب مستوى الدخل، وذلك لان بعض الأغنياء كانوا مستعدين لدفع الغرامات لكي يتسنى لهم الحصول على الأطفال، اذ يدفعهم ذلك الى رغبتهم في الحصول على وريث ذكر⁽⁵⁶⁾.

رابعا : نتائج السياسة السكانية:-

اثارتطبيق هذه السياسة جدلا كبيرا، فمؤيدوها يرون بان استمرار النمو دون تدابير سيؤدي الى ان تفقد الصين املها في زيادة نصيب الفرد من الدخل. اما معارضو السياسة من داخل وخارج الصين يرون بان ذلك سيؤدي الى استنزاف الموارد الطبيعية والحاق الضرر بالبيئة.

وكذلك يرون بان انخفاض الخصوبة قد تحقق في أواخر الخمسينيات في ظل سياسة اقل تطرفا. كما يحذرون من العواقب الوخيمة المصاحبة لسياسة الطفل الواحد التي لم يسبق لها مثيل. بما في ذلك انتهاك حقوق الانسان ولاسيما فيما يتعلق بالمرأة، وتدخلها بالقوة في تغير هيكل الاسر الصينية التقليدية، وعدم التوازن في نسبة الجنس بسبب الإجهاض الانتقائي، او تفضيل الذكور والزيادة السريعة في عدد المسنين، وعندما تم صياغة هذه السياسة اتفق على انها لن تكون على الدوام وتوقعوا بانها تستمر لمدة 30 عاما أي عندما تصبح المشكلة السكانية اقل حدة ومن ثم يتم اتباع سياسة سكانية اخرى⁽⁵⁷⁾.

وكان من نتائج السياسة السكانية الصارمة التي اتبعتها الصين انها حققت مرحلة سكانية انتقالية — تمثلت بالاتي:-

أ- انخفاض معدل الوفيات عند الولادة: ان المرحلة السكانية الانتقالية التي بدأت في العهد الماوي بانخفاض معدل الوفيات عند الولادة هبطت تدريجيا من 18 بالالف في بداية الخمسينيات حتى 6.5 بالالف في بداية السبعينيات بفضل تحسين شروط المعيشة، وتقدم علم الصحة والعناية الصحية، وفي نهاية السبعينيات بقي معدل النمو السكاني الطبيعي مرتفعاً، يزيد عن 2% سنوياً، لان معدل الولادات استمر على ارتفاعه⁽⁵⁸⁾.

ب- انخفاض معدل الولادات: لم تستمر الرقابة على الولادات بنفس الوتيرة اذ أدت القفزة الكبيرة الى الامام والثورة الثقافية الى توقفها. وتوجب الانتظار حتى بداية السبعينيات للبدء بتطبيق سياسة صارمة ومستمرة، وشددت الرقابة على الولادات بدءاً من عام 1979 مع تبني سياسة الطفل الواحد، لكن منذ عام 1984، لم تعد هذه السياسة تطبق بصرامة الا في المدن، وصاحبت التدابير المشجعة للطفل الواحد (مجانبة التعليم والرعاية الطبية)، عقوبات في حالة ولادة طفل ثاني (غرامات وخصم من الرواتب) ثم ممارسة العقم بعد الطفل الثاني. اما في الأرياف فيعتمد اماكن الحصول على طفل ثان (بل ثالث بالنسبة للاقليات القومية) على ظروف كل إقليم. ففي بعض الأقاليم انخفضت الخصوبة بشدة خلال جيل واحد. فالنساء اللاتي كان لديهن 5 أطفال كمتوسط في بداية السبعينيات اصبح لديهن اقل من طفلين في عام 2000، وهو اقل بقليل مما يجب نظريا من اجل الحفاظ على تجديد الاجيال⁽⁵⁹⁾.



ج - ان سياسة الطفل الواحد يعتقد انها أدت الى تقادي 300 حالة ولادة في الدقيقة. منذ ظهورها في (1979-1980)، وهذا في المتوسط يعني 13 مليون نسمة سنويا. الامر الذي أدى الى خفض من هم في سن العمل الى اجمالي السكان بـ 0.75% عن السنوات ما بين 1980-1995⁽⁶⁰⁾

د- لسياسة الطفل الواحد اثار سلبية منها الانخفاض السريع في النمو السكاني قد ادى الى شيخوخة السكان السريعة التي يصاحبها غياب مستوى معيشي وشبكة ضمان اجتماعي. اذ عانت الصين من ما يسمى بشيخوخة المجتمعات. وهذا لاشك يعتبر مشكلة خطيرة، وذلك لرعاية العديد من المتقاعدين، اذ ان دعم المتقاعدين سيكون 20.6 مليار دولار بحلول 2025⁽⁶¹⁾.

المطلب الثالث - تحليل اتجاهات النمو السكاني ومؤشرات التنمية الاقتصادية في الصين

أولاً: النمو السكاني والنتائج المحلي الإجمالي والدخل الفردي:-

1- النمو السكاني ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين.

يلاحظ من الجدول رقم (1) ان عدد سكان الصين قد بلغ الضعف تقريبا خلال المدة من 1960-2014، فبينما كان متوسط عدد السكان في عقد الستينات (714953000) سبعمائة وأربعة عشر مليونا وتسعمائة وثلاثة وخمسون الف نسمة، اصبح في النصف الأول من العقد الثاني للقرن الحادي والعشرين (1350836000) مليار وثلاثمائة وخمسين مليونا وثمانمائة وستة وثلاثين الف نسمة.

كما ان نسبة النمو السكاني في عقد الثمانينات قد انخفض الى 16% بعد ان كانت 26.1% في السبعينيات، وواصلت انخفاضها في التسعينيات، اذ بلغت (14.3%) ثم أصبحت سالبة (11.1%-) في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وهنا الانخفاض المضطرب يوضح اثر السياسة السكانية الصارمة التي طبقتها الصين في نهاية الثمانينات، ولكن هذه النسبة عاودت ارتفاعها. اذ بلغت (27%) في المدة (2010-2014) نتيجة الغاء سياسة الطفل الواحد وتهاون السلطات الصينية في تطبيق الإجراءات الأخرى التي تضمنها السياسة السكانية.

وعند تناول السنوات داخل كل عقد على حدة يلاحظ ان متوسط نسبة النمو السنوي خلال أعوام السبعينيات البالغ (1.986%) سنويا، كان هو المتوسط الأعلى بين كل العقود، ولكنه اخذ بالانخفاض المتتالي خلال أعوام الثمانينات والتسعينات حتى بلغ ادنى مستوياته خلال الأعوام 2010-2014، اذ تدنى الى (0.49%)، وهذا الارتفاع والانخفاض في متوسطات نسب النمو السنوي داخل العقد الواحد، يعكسان مرة أخرى اثر الصرامة والتهاون في تطبيق السياسة السكانية في الصين.

اما متوسط الناتج المحلي الإجمالي فقد تضاعف حوالي (132) مرة خلال مدة الدراسة، فبعد ان كان (63094 مليون) ثلاثة وستون مليار وأربعة وتسعون مليون دولار في الستينات، اصبح في النصف الأول من العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين (8367829 مليون) ثمانية ترليونات وثلاثمائة وسبعة وستين مليار وثمانمائة وتسعة وعشرين مليون دولار.

ويلاحظ ان نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت اعلى مستوياتها في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (2000-2009)، اذ تجاوزت (276%) مقارنة بمثلتها في عقد التسعينيات البالغة (156%).

وكذلك عند تناول السنوات داخل العقد الواحد، يلاحظ أيضا ان متوسط نسبة النمو السنوي للنواتج المحلي خلال سنوات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قد حقق أعلى مستوياته، اذ بلغ (16.8%) سنويا مقارنة بـ (12.4%) سنويا، خلال التسعينات و(15.5%) سنويا، خلال النصف الأول من العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

وبمقارنة نسب النمو السكاني مع نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي نجد ان هناك اتجاها عاما متعاكسا بين المتغيرين، فيما كانت نسب النمو السكاني تتخفف باضطراب خلال مدة الدراسة، فان نسب النمو في الناتج المحلي الإجمالي - في المقابل كانت تتزايد باضطراب (باستثناء عقد الثمانينات)، واستمر هذا الاتجاه المعاكس في النمو حتى المدة (2010-2014)، فيما ارتفعت نسبة النمو السكاني خلال هذه المدة بعد عقود من الانخفاض، انخفضت في المقابل - نسبة نمو الناتج المحلي للمدة نفسها بعد عقود من الارتفاع. الامر الذي قد يعطي مؤشرا عاما على ان ثمة علاقة عكسية بين نمو السكان ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين.

وعند اختبار تلك العلاقة بين المتغيرين من خلال استخراج معامل الارتباط، وجد انها علاقة سالبة ضعيفة نسبيا، اذ لم تتجاوز قيمة معامل الارتباط بين النمو السكاني ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين نسبة (-0.44). مما يعكس العلاقة العكسية بين المتغيرين.

2- النمو السكاني ونمو الدخل الفردي:-

يلاحظ من الجدول رقم (1) ان متوسط الدخل الفردي قد تضاعف اكثر من (62) مرة خلال مدة الدراسة، فبعد ان كان (93.75) دولار في الستينات اصبح (5856) دولارا في النصف الأول من العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، هذا وقد حققت أعلى نسبة نمو في متوسط الدخل الفردي في المدة (2000-2009) اذ بلغت (239%) وهي المدة نفسها التي شهدت سنواتها أعلى متوسط نسبة نمو سنوي داخل العقد الواحد، اذ بلغت (15.79%).

ان هذا الارتفاع المتواصل في نسب نمو الدخل الفردي قد جاء منسجما مع الارتفاعات المضطربة في نسب نمو الناتج المحلي ومعاكسا نسب النمو السكاني، الامر الذي يعطي مؤشرا عاما على وجود علاقة عكسية بين النمو السكاني ونمو الدخل الفردي عبر علاقة المتغيرين بالناتج المحلي الإجمالي. وعند اختبار العلاقة بين النمو السكاني ونمو الدخل الفردي في الصين، من خلال استخراج معامل الارتباط بين المتغيرين، وجد انها علاقة سالبة ضعيفة، اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.28)، بما يماثل علاقة نمو السكان، بنمو الدخل الفردي.

الجدول رقم (1) متوسطات احجام السكان والنتاج المحلي والدخل الفردي ونسب نموها في الصين للمدة (2014-1960)

متوسط نسب النمو السنوي خلال العقد %	نسب النمو بين العقود %	متوسط الدخل الفردي دولار	متوسط نسب النمو السنوي خلال العقد %	نسبة النمو بين العقود %	متوسط الناتج المحلي الإجمالي مليون دولار	متوسط نسب النمو السنوي خلال العقد %	نسبة النمو بين العقود %	متوسط عدد السكان الف نسمة	السنوات
21.57	-	93.75	3.458	-	63094.1	1.79	-	714953	1969-60
15.11	79.2	168	9.044	120.5	139162.6	1.986	26.1	901944	1979-70
5.79	60.7	270	7.279	91.7	266891.1	1.446	16	1046603	1989-80
10.37	105.5	555	12.486	156.1	683525.4	1.138	14.3	1196837	1990-90
15.79	239	1882	16.814	276.4	2573039.9	0.609	11.1-	1063021	2000-2009
15.21	211.1	5856	15.525	225.2	8367829	0.49	27	1350836	2014-2010

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي www.World bank.com



ثانياً: اتجاهات نمو السكان واجمالي تكوين رأس المال في الصين:

يلاحظ من الجدول رقم (2) ان متوسط اجمالي تكوين رأس المال قد تضاعف حوالي (191) مرة خلال مدة الدراسة، فبعد ان كان (16324.9 مليون) ستة عشر مليار وثلاثمائة وأربعة وعشرين مليون، وتسعمائة ألف دولار في الستينات اصبح (3126513 مليون) ثلاثة تريليونات ومائة وستة وعشرين مليارا وخمسمائة وثلاثة عشر مليون دولار في النصف الأول من العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وقد تحققت اعلى نسبة نمو في اجمالي تكوين رأس المال في المدة 2000-2009 اذ بلغت (314.3%)، وهي المدة نفسها التي شهدت سنواتها اعلى متوسط نسبة نمو سنوي داخل العقد الواحد، اذ بلغت (19.98%)، كما انها المدة نفسها التي شهدت ادنى نسبة نمو في متوسط عدد السكان بين جميع العقود اذ بلغت (11.1-). وباستثناء عقد الثمانينات الذي توافق فيه انخفاض نسبة النمو في متوسط عدد السكان البالغ (16%) مع انخفاض نسبة النمو في متوسط اجمالي تكوين رأس المال البالغ (60.3%)، يلاحظ ان ثمة اتجاهات متعاكسة في نمو هذين المتغيرين خلال مدة الدراسة كلها. فحينما كانت نسب النمو في متوسط عدد السكان بين العقود تتجه نحو الانخفاض، كانت في المقابل نسب النمو في متوسط اجمالي تكوين رأس المال تتجه للارتفاع، او العكس.

وعند اختبار العلاقة بين النمو السكاني وتكوين رأس المال من خلال استخراج معامل الارتباط بين المتغيرين، وجد انها علاقة عكسية اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.15-)، بما يعكس العلاقة العكسية بينهما.

جدول رقم (2) متوسطات احجام السكان واجمالي تكوين راس المال ونسب نموها في الصين للمدة (2014-1960)

متوسط نسب النمو السنوي خلال العقد %	نسبة النمو بين العقود %	متوسط اجمالي تكويني راس المال مليون دولار	متوسط نسب النمو السنوي خلال العقد %	نسبة النمو بين العقود %	متوسط عدد السكان الف نسمة	السنوات
3.74	-	16324.9	1.79	-	714953	1969-60
11.78	193.6	47944.4	1.986	26.1	901944	1979-70
7.78	60.3	76878.4	1.446	16	1046603	1989-80
12.34	243.2	263907.7	1.138	14.3	1196836	1990-90
19.98	314.3	1093607.9	0.609	11.1-	1063021	2000-2009
14.87	185.8	3126513	0.49	27	1350836	2014-2010

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي www.World bank.com

ثالثاً: اتجاهات نمو السكان ومعدلات البطالة في الصين:

من الجدول رقم (3) يلاحظ ان متوسط البطالة خلال سنوات عقد التسعينات قد حقق ادنى مستوياته، اذ بلغ (24791.1%) سنوياً، مقارنة بـ (47621.0%) خلال المدة (2009-2000)، و (71824.6%) خلال سنوات النصف الأول من العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

وعند تناول نسبة النمو بين العقود يلاحظ ان هذه النسبة بلغت ادنى مستوياتها في سنوات النصف الأول من العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. اذ وصلت الى (50.8%) سنوياً، مقارنةً بـ (92.0%) سنوياً في العقد الاول من القرن الحادي والعشرين. اما عند تناول نسبة النمو السنوي داخل العقد الواحد يلاحظ أيضاً ان متوسط نسبة النمو السنوي للبطالة خلال سنوات عقد التسعينات قد حققت ادنى مستوياتها

اذ بلغ (0.83%) سنوياً، مقارنة بـ (0.88%) سنوياً في المدة (2000-2009) و (2.06%) سنوياً في المدة (2010-2014).

وعند اختبار العلاقة بين النمو السكاني ونمو البطالة في الصين من خلال استخراج معامل الارتباط بين المتغيرين وجد انها علاقة موجبة اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.121) بما يعكس العلاقة الطردية بين المتغيرين.

جدول رقم (3) متوسطات احجام السكان والبطالة ونسب نموها في الصين للمدة (1990-2014)

متوسط نسب النمو السنوي خلال العقد %	نسبة النمو بين العقود %	متوسط البطالة	متوسط نسب النمو السنوي خلال العقد %	نسبة النمو بين العقود %	متوسط عدد السكان الف نسمة	السنوات
0.83	-	24791.1	1.138	14.3	1196836	1990-90
0.88	92.0	47621.0	0.609	11.1-	1063021	2000-2009
2.06	50.8	71824.6	0.49	27	1350836	2014-2010

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي www.World bank.com



الاستنتاجات

1. ان العلاقة بين نسب النمو السكاني من جهة ونسب نمو الناتج المحلي الأجمالي ونسب النمو في نصيب الفرد من الدخل من الجهة الاخرى في الصين كانت ذات اتجاه متعاكس ،فحينما كانت نسب النمو السكاني تتخفض فان نسب المتغيرين الاخرين كانت تتزايد بأضطراد، وهذا ماكداه معاما الارتباط وان كانت قيمته منخفضة .
- 2 . ان العلاقة بين نسب النمو السكاني ونسب تكوين راس المال في الصين كتنت ذات اتجاه متعاكس ايضا ، وكذلك كانت قيمة معامل الارتباط منخفضة ايضا .
- 3 . ان العلاقة بين النمو السكاني ومعدلات البطالة في الصين كانت طردية ولكن قيمة معامل الارتباط كانت منخفضة .
- 4 . ان السياسات السكانية الهادفة الى الحد من نسب النمو السكاني في الصين انعكست ايجابيا على مؤشرات النمو الاقتصادي فيها .
- 5 . تبنت الحكومة الصينية استراتيجية فعالة اسهمت في نجاح عملية التنمية فيها وذلك بأستنادها الى عوامل ثلاث هي : دعم تنمية الصادرات ، المشاركة الفاعلة للسلطات المحلية ، ووجود مستثمرين من هونج كونج ، وتايوان ، بحثا عن مصدر العمالة الاجتماعية .



المصادر

- (1) شيوي قوانغ، جغرافيا الصين، الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية، دار النشر باللغات الاجنبية بكين ترجمة محمد ابو حداد 1987، ص1.
- (2) <http://www.xinhuanet.com.2005/10/25.html>
- (3) وزارة الخارجية، جمهورية الصين الشعبية، الكتاب الابيض حول التنمية السلمية في للصين، مكتب الاعلام التابع لمجلس الدولة، 2011، ص1.
- (4) شريفة فاضل محمد، العلاقات المصرية - الصينية بين الاستمرارية والتغير (2003-2013) مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000، ص49.
- (5) Sylive demurger and andrew mellinger economic
- (6) الأمم المتحدة، الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وثيقة أساسية تشكل جزءا أساسيا من تقارير الدول الأطراف، الصين، 2012، ص2
- (7) شيوي قوانغ، مصدر سابق، ص1.
- (8) الأمم المتحدة، الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، مصدر سابق، ص2.
- (9) الموسوعة العربية العالمية، الجزء رقم 15، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، ط2، 1999، ص266.
- (10) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مصدر سابق، ص7.
- (11) سمير امين، أوز خالد كارستيز، واخرون، الاشتراكية واقتصاد السوق تجارب (الصين، فيتنام، كوريا) مركز البحوث الغربية، القاهرة، ط1، 2003، ص18.
- (12) سعد محمد عثمان، سامرة نعمة الثامر، التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الصيني وآفاق تطوره المستقبلية، دار الواصل للنشر، عمان-الأردن، 2001، ص114.
- (13) المركز العربي الإسلامي للدراسات الغربية، الصين بين الماضي والحاضر، مركز الدراسات الصينية، كلية اللسان، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2008، ص123.
- (14) جواد الحمد، اتجاهات ومحددات تطوير العلاقات الصينية - العربية، 2010-2015، (منتدى التعاون العربي - الصين)، بكين، 12-13 كانون الأول، ديسمبر، 2005، ص20.
- (15) عبد الحكيم الغلاي، الصين قوة اقتصادية صاعدة، على الموقع الالكتروني <http://www.madariss.fr>
- (16) مازن مجوز، الاقتصاد الصيني، أفق، نشرة تصدر عن مؤسسة الفكر الغربي، العدد 25، بيروت، لبنان، 2013، ص11.
- (17) جواد الحمد، مصدر سابق، ص20.
- (18) مظهر محمد صالح، تقييم حدود التفاوت الاقتصادي بين منطقة العجز التجاري الأمريكي والفائض التجاري الصيني رؤية تحليلية اقتصادية، البنك المركزي العراقي، 2006، ص14.
- (19) مجموعة من الباحثون، الاستثمار في الصين www.syr-res.com?R6434/may16/2015/p1
- (20) المركز العربي للدراسات الغربية، مصدر سابق، ص133.



- (21) برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة الى النتائج، تمكين السكان الريفيين الفقراء من التغلب على الفقر، روما، 2011، ص2.
- (22) المصدر السابق، ص2.
- (23) وزارة خارجية جمهورية الصين، مصدر سابق.
- (24) المصدر السابق نفسه.
- (25) عبد المنعم الصمد ، سعدون عبد الله، وآخرون، التنمية والبعد الاشتراكي للسوق، دراسة تحليلية في الاقتصاد الصيني، بحوث اقتصادية عربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العددان 43-44، 2008، ص256.
- (26) المركز العربي للدراسات الغربية، مصدر سابق، ص127.
- (27) جواد الحمد، مصدر سابق، ص2.
- (28) عبد الرحمن بن سانيه، قراءات في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي، بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، الجزائر، العدد 11، 2011، ص79.
- (29) إبراهيم نافع، مصدر سابق، ص23.
- (30) عدنان خلف، حميد البدراني، اثر الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الصينية اتجاه عملية السلام في الشرق الأوسط، مجلة المستنصرية للدراسات العربية الدولية، العدد 49، ص10.
- (31) المركز العربي الإسلامي للدراسات الغربية، مصدر سابق، ص131.
- (32) محمد عطية محمد ربحان، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، 2012، ص63.
- (33) المركز العربي الإسلامي للدراسات الغربية، مصدر سابق، ص131.
- (34) هشام العماد، مكانة الصين الدولية، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2008، ص57.
- (35) المركز العربي للدراسات الغربية ، مصدر سابق، ص131.
- (36) رزقين عبود، قراءات في التجربة التنموية الصينية وإمكانية الإستفادة منها، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 48، ص117.
- (37) المصدر السابق نفسه ، ص 117.
- (38) Nancy E. Riley Population Bulletin, a Population of the Population Preference Bureau China's Population: New Trends and Challenges, June, 2004, p3
- (39) Judith Banister, Bloom DE, Rosenberg L. China: Population Aging and Economic Growth. International Economic Association Sixteenth World Congress, Beijing, July 2011 Jun 15
- (40) <http://www.worldbank.org>
- (41) Ykon Huang, Carnegie Papers, Reinter Preting, China's Success Through the New Economic Geography, Carjgle Endowment for international peace asia program number 115, November 2010, p2



- (42) الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص4.
- (43) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية (الصين)، المجلس التنفيذي الدورة 86، روما، كانون الأول، 2005، ص2.
- (44) Judith Banister former source , p4
- (45) شارل بتلهام، جاك شاربير، هيلين ماركيزليو، بناء الاشتراكية في العيشن ترجمة فواز طرابلس، دار الطليعة، بيروت، 1966، ص14.
- (46) الأمم المتحدة، الصكوك الدولية لحقوق الانسان، مصدر سابق، ص5.
- (47) فرانسوا زلوموان، الاقتصاد الصيني، ترجمة صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص47.
- (48) الأمم المتحدة، مصدر سابق، ص5.
- (49) Nancy E. Riley, p3
- (50) Suqin Ge, Dennis Tao Yang, Jusen Zhang, Population Politics Demographic Structural Changes, and the China's Household Saving Puzzie, Pkine, 2012, p6
- (51) Nancy E. Riley, former sources, p11
- (52) Zhigao Yo, Demographic Dynamics and Economic Take-off The Economic Imapct of China;s Population – Control Policies. (Prepared for Presentation at the Conference on China and the world Economy, University of Nottingham at Ningbo China, November, 6–7, 2008, p1
- (53) Suqin Ge, Dennis Tao Yang, former sources, p13
- (54) Nancy E. Riley, former sources, p13
- (55) Suqin Ge, Dennis Tao Yang, p6
- (56) www.curriculumpress.co.uk.Geofact–sheet, china's population policy, number 152, anupdate, p2
- (57) Wang Feng, Can China Afford to Continue one–child Policy? East–West, Center Asia Pacific, Issurs, Analysis form the east west center, No77, March, 2005, p3
- (58) فرانسوا لوموان، مصدر سابق، ص47.
- (59) المصدر السابق والصفحة .
- (60) Zhigao Yo, former sources, p4
- (61) Adrian Auuk, Katarina Benkova, Mirsoslav, Vogtko, Economic Impact of one Child Policy in People's Republic of China, INT 302 International Economics, John Winblad, Research Paper, May 22, 2012, p4